International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (3), No. (1)
IJESA
January 2024
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (3)، العدد (1)

أثر الحداثة في نفوذ العلماء: مصر في القرن التّاسع عشر أنموذجًا

مرعي مصطفى محمد بوعمود
محاضر مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا
maraidpi@gmail.com

مستخلص

كثيرًا ما تصف الأدبيّات تجربة العلماء الذين تلقّوا تعليمًا تقليديًّا دينيًّا مع الحداثة بأنّها تجربة سلبيّة للغاية؛ فقد أدّت- في نهاية المطاف- إلى تقليص دور العلماء التّقليديّ، بوصفهم قادةً وأصحاب أعلى سلطة أخلاقيّة في المجتمع الإسلاميّ. تركّز هذه الدّراسة على عمليّة التّحديث في مصر العثمانيّة إبّان القرن التّاسع عشر الميلاديّ، وتُجرِي مسحًا منهجيًّا للأدبيّات العربيّة والغربيّة، متناولةً بالنّقد والتّحليل وجهة النّظر السّائدة للنّتائج التي ترتّبت على هذه العمليّة فيما يخصّ العلماء. وبتناول أحداث قضيّة زواج الشّيخ علي يوسف صاحب المؤيّد بصفيّة السّادات، التي أثيرت في سنة 1904م، تبيّن أنّ الحكم السّائد على آثار عمليّة التّحديث في مكانة العلماء ونفوذهم في المجتمع لا أساس له؛ فبعد مرور قرن من الزّمان على انطلاق عمليّة التّحديث في مصر العثمانيّة، احتفظ العلماء بدورهم ونفوذهم الاجتماعيّ، وبقيت سلطتهم الأخلاقيّة الكبيرة سليمة إلى حدٍ بعيد؛ وهذا ما جعل العلماء في منزلة **لا** تسمح لهم بتحدّي أعلى سلطة سياسيّة في مصر فقط؛ بل وبضبط عمليّة التّغيير الاجتماعيّ ، ومن ثمّ أُجريت عمليّة التّحديث نفسها وفق معاييرهم ورؤاهم.

الكلمات المفتاحيّة: العلماء، الحداثة، الإسلام، مصر، العثمانيّة، المحاكم الشّرعيّة.

The Impact of Modernity on the Influence of the Ulama: Nineteenth-Century Egypt as an Example

Marai M. M. Boamood
Assistant Lecturer, Department of History, Faculty of Arts, University of Benghazi, Libya
maraidpi@gmail.com

Abstract

Reviewing the existing literature, the impact of the process of modernization on the Ulama, the traditionally educated Muslim scholars, has been described as

extremely negative. It is widely held that modernization led eventually to diminishing the Ulama's role as leaders holding the highest moral authority in Muslim society. Taking the experience of nineteenth century Egypt as an example, the present study systematically examines the literature and discusses and analyses the existing perspective regarding the impact of modernization on the Ulama. By analyzing events and developments related to the marriage of Ali Yousef, the owner Al-moayed newspaper, and Safia Al-sadat, which took place in 1904, this study demonstrates that the established and prevailing wisdom concerning the impact of modernization on the Ulama has no basis in fact and needs to be reviewed and re-evaluated. After a century from the start of modernization in Egypt, the Ulama retained their social role and influence. Furthermore, their wide-spread moral authority remained to a great degree intact. Thus, the Ulama were in a position that allowed them to not only challenge the highest political authority in Egypt, but also to regulate social change and the modernization process per se according to their criteria and vision. This study recommends reconsidering the narrative regarding the role of the Ulama in Ottoman Egypt, especially in the establishment of the modern state.

Keywords: Ulama- Modernity- Islam- Ottoman Egypt -Islamic Courts.

مقدمة

يُعدّ موضوع التّفاعل بين الإسلام والحداثة من الموضوعات التّاريخيّة المهمّة التي تحظى باهتمام كبير من الباحثين، لا سيّما في الأدبيّات الغربيّة، وعادةً يركّز المختصون في هذه المساحة البحثيّة- وهم غالبًا غربيّون يقدّمون وجهات نظر وتفسيرات لا تخلو من التّحيّز- على التّغيرات التي طرأت على المجتمعات الإسلاميّة؛ نتيجةً للاحتكاك المباشر بالغرب الأوروبيّ في العصر الحديث، لا سيّما إبّان حقبة الاستعمار الأوروبيّ وهيمنته على مناطق واسعة من العالم الإسلاميّ.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (3), No. (1)
IJESA
January 2024
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (3)، العدد (1)

وقبل وقوع هذه المواجهة، كانت أوروبا الغربيّة قد شهدت تحوّلاتٍ عميقةً؛ بسبب انتشار أفكار التّنوير والقوميّة والتّشديد على أهمّيّة العلم والعقلانيّة والعقل الإنسانيّ، كما تزايد الاعتماد على تكنولوجيا متطوّرة وتقنيات جديدة؛ ظهرت في أثناء الثّورة الصّناعيّة [1]، وبحلول القرن الثّامن عشر الميلاديّ، أصبحت الهوّة واسعةً في التّكنولوجيا والتّقنية والقوّة والمعرفة بين دول أوروبا الغربيّة ودول العالم الإسلاميّ، وفي الوقت الذي كانت فيه دول أوروبا الغربيّة تشهد نهضةً كبيرةً في مختلف المجالات، وتأخذ بأسباب القوّة، كانت الدّول الإسلاميّة- ممثّلة في الإمبراطوريّة العثمانيّة- في انحدار اقتصاديّ، وسياسيّ، وعسكريّ، وتقنيّ، وضعف مستمر؛ ممّا شجّع الدّول الأوروبيّة على بسط سيطرتها أو نفوذها على المناطق العربيّة التّابعة للإمبراطوريّة العثمانيّة[2]، كما خضعت مناطق إسلاميّة أخرى، كالهند، للحكم الاستعماريّ الأوروبيّ[3].

وتقليديًّا، تُعدُّ الحملة الفرنسيّة على مصر العثمانيّة، والوجود الفرنسي فيها، خلال الفترة 1798 -1801م، من الأحداث بالغة الأهميّة في سرديّة الإسلام والحداثة، فعلى الرّغم من قصر مدّة الاحتلال؛ فقد كان لهذه التّجربة تأثيرات بعيدة المدى؛ فمنذ ذلك الوقت استحوذت على اهتمام النّخبة المصريّة فكرةٌ مفادُها أنّ مصر متخلّفة وبعيدة عن العالم الغربيّ المتقدّم، وحدّد هذا المعتقد طبيعة التّغييرات الكبيرة واتجاهها التي عرفتها مصر فيما بعد، وعمومًا فقد شجّع اللّقاء مع الغرب على انتشار أفكار وتصوّرات لم تكن جزءًا من التّراث العربيّ الإسلاميّ في مصر آنذاك؛ ممّا أدّى إلى ظهور حيويّة ثقافيّة كبيرة، لا تخلو من بعض التّناقضات[4]. وتُستخدَم التّجربة المصريّة عادةً عينةً لقياس مدى تأثير برامج التّحديث في المجموعات والمؤسّسات التّقليديّة التي كانت قائمة وفاعلة عند انطلاق عمليّة الاقتباس من الغرب وتوضيحه، وحسب تقديرنا يعود الاهتمام الكبير الذي تحظى به التّجربة المصريّة إلى عدة أسباب، منها:

---

[1] William A. Pelz, A People's History of Modern Europe (1st ed.), Pluto Press. Retrieved from https://www.perlego.com/book/664538/a-peoples-history-of-modern-europe-pdf

يقدم وليام بيلز تاريخيًا اجتماعيًا لأوروبا الحديثة مع التّركيز على أبرز العوامل التي أدّت إلى تشكّل أوروبا الحديثة وظهورها.

[2] Albert, Hourani, A History of the Arab Peoples, (Cambridge, MA, Belknap Press of Harvard University Press, 1991), p 174-180.

[3] Robert, Marks B, The Origins of the Modern World: A Global and Ecological Narrative (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2002).

يقدم الباحث الفذّ (روبرت ماركس) سرديّة تاريخيّة عن ظهور العالم الحديث والتّفوق الغربيّ من وجهة نظر عالميّة، وبعكس أغلب الدّراسات التي تفسّر هذه الظّاهرة من وجهة نظر تركّز على عوامل غربيّة محليّة، يعتمد ماركس على دراسات أسيويّة وإفريقيّة عن العالم الجديد، مقدّمًا روايةً لعبت فيها هذه الأجزاء من العالم أدوارًا مهمّة في ظاهرة بروز العالم الحديث، ويَعُدّ ماركس الصّناعة والدّولة القوميّة والحروب بين الدّول من أبرز معالم العالم الحديث.

[4] ماسيمو كامبانيني ت, تاريخ مصر الحديث: من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك, ترجمة عماد البغدادي (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة 2006), ص 17، 22- 37.

أ- أنّ مصر كانت من المناطق الإسلاميّة التي خضعت مبكرًا لعمليّة التّحديث على النّمط الأوروبيّ.

ب- المنزلة العظيمة التي تمتع بها الإسلام في مصر، ودوره البارز في المجتمع المصريّ.

ج- مكانة مصر المميَّزة عبر التّاريخ في المحيطين: العربيّ، والإسلاميّ.

وبوجه عام، كان الإسلام المُحدِّد الاجتماعيّ الأشدّ تأثيرًا في المناطق الإسلاميّة، وعاملًا مهمًّا في إضفاء الشّرعيّة على الحكم السّياسيّ [5]، وتنظيم المجتمع، وسنّ القوانين، مقدِّمًا- على مدار قرون طويلة- القيم والمثل الكبرى للفرد والمجتمع[6]، وكان جزءًا بارزًا من الهويّة العثمانيّة، وكانت الشّريعة أساس النّظام القانونيّ في الولايات العثمانيّة، وكما تُبرز الباحثة (جين هاثاواي Jane Hathaway) أنّه كان للمجتمع الإسلاميّ قادة وقدوة هم العلماء، وتعرّف هاثاواي العلماء بأنّهم: مجموعة من المتعلّمين الذين درسوا التّراث الإسلاميّ من عقيدة وشريعة، وتشير كلمة عالم إلى شخص في حوزته العلم أو المعرفة، وكان العلماء- على مدار قرون طويلة- يشرفون ويديرون مباشرةً قطاعات حيويّة جدًا في المجتمع، مثل: التّعليم، والقضاء، وبصفتهم حملة العلوم المكتوبة في الثّقافة الإسلاميّة؛ فقد اكتسب العلماء سلطة أخلاقيّة ضخمة، كما حصلوا على اعتراف بأنّهم قادة المجتمع الإسلاميّ بعد الرّسول- عليه الصّلاة والسّلام-[7]. وقام العلماء بدور الوسيط بين العامّة والأعيان، الذين كانوا- بحلول القرن الثّامن عشر- يسيطرون على الولايات العربيّة العثمانيّة، وكان في وسع العلماء إحداث تغيّيرات إداريّة، أو قيادة اضطراب اجتماعيّ وتعطيل الحياة، كإصدار قرارات تؤثّر في قطاعات واسعة من المجتمع، مثل: قفل أسواقٍ رئيسة في المدينة[8].

وحين ضمّ العثمانيّون مصر، كان الجامع الأزهر أحد المراكز العلميّة القليلة في العالم الإسلاميّ، وزادت أهمّيته حتى صار لا منافس له في صيته الرّفيع، وهي سمعة اكتسبها الأزهر بفضل تقاليده العلميّة الرّاسخة، التي ظلّت قرونًا عديدة دون تغيّر يذكر، وتشير الباحثة (فاطمة حافظ) إلى أنّ هذه المنزلة العلميّة والدّينيّة الرّفيعة للأزهر أدّت إلى اكتساب خرّجيه من العلماء هيئةً ووضعيّةً اجتماعيةً متميّزةً في المجتمع، ثُمّ تعدّت إلى لعب دور سياسيّ مهمّ في العصر العثمانيّ، دفعتهم إليه التّركيبة السّياسيّة القائمة؛ فقد كان الحكّام العثمانيّون

[5] Muhammad Nazeer Ka Ka, Khel, "Legitimacy of Authority in Islam,' Islamic Studies. vol. 19, no. 3, (1980), pp. 167–82. http://www.jstor.org/stable/20847141. Accessed oo26 Oct. 2023.

[6] Wael Hallaqm Sharī'a; Theory, Practice, Transformations (Cambridge: Cambridge University Press 2009). يتناول وائل حلاق التّطور التّاريخيّ للشّريعة، وعلاقتها بالنّظام القضائيّ في المجتمع الإسلاميّ.

[7] جين هاثاواين، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516-1800، ترجمة محمد شعبان صوان ط1 (الجزائر: أبن النديم للنشر والتوزيع، 2018)، ص 173-189.

[8] المرجع السابق، 196-204.

والمماليك والمحكومون المصريّون يشكّلون مجموعتين متباينتين في اللغة والعرق، وأصبح العلماء همزة الوصل بينهما؛ بسبب ثقافتهم وإلمام بعضهم بالتّركيّة، وتمتّعهم بثقة الفريقين، وأدى العلماء في هذه المرحلة دور الوسيط بكفاءة، مرّة بين المماليك والمصريين، ومرة أخرى بين المماليك أنفسهم، في حال حدوث صراع بينهم على الزّعامة[9].

وحين بدأت جهود التّحديث، ووُضِعت أسس الدّولة الحديثة في مصر العثمانيّة في مطلع القرن التّاسع عشر، كان العلماء يتمتّعون بمكانة اجتماعيّة وسياسيّة مميزة، ويشغلون وظائف مفصليّة في الدّولة والمجتمع، كالإشراف على النّظام التّعليميّ والقضائيّ، فضلًا عن دورهم الدّينيّ والأخلاقيّ كحماةً للشّريعة، والناطقين باسمها، ومن ثَمّ ينظر للعلماء عادةَ بوصفهم رموز المجتمع التّقليديّ، وأحد أهمّ مكوناته ودعائمه.

وكما سنوضّح في الجزء الخاصّ بالدّراسات السّابقة، فإنّ هناك قناعة تامة عند الباحثين- لا سيّما المختصون- بأنّ العلماء فقدوا مكانتهم ونفوذهم نتيجة لعمليّة التّحديث، وسوف نثبت في هذه الدّراسة أنّ هذا الحكم غير دقيق، وأنّ هناك شواهد وأحداثًا تاريخيّةً، مثل: وقائع وتطوّرات قضيّة زواج الشّيخ علي يوسف صاحب المؤيّد بصفيّة السّادات، مما تؤكّد احتفاظ العلماء بمكانتهم ودورهم في كونهم قادة وقدوة للمجتمع؛ بل كانوا في مكانة تسمح لهم بضبط عمليّة التّحديث ذاتها.

إشكاليّة الدّراسة

أظهر المسح المنهجيّ للأدبيّات أنّ هناك حكمًا راسخًا سائدًا وشائعًا على النّتائج المترتّبة عن عمليّة التّحديث، فيما يخصّ العناصر التّقليديّة للمجتمع الإسلاميّ، ممثلةً في العلماء ومؤسّساتهم كقاعدة عامّة، وتُوصف آثار عمليّة التّحديث بأنّها كانت وخيمةً على مركز العلماء في المجتمع، وأنها أدّت إلى تقليص دورهم التّقليديّ ونفوذهم الأخلاقيّ الضّخم؛ بل وإلى تلاشيهما أيضًا، وبالنّظر إلى حقائق وأحداث تاريخيّة لم تفسّر تفسيرًا صائبًا، ولم تُوضع في السّياقات الصّحيحة، يتبيّن أنّ هذا الحكم جانبه الصّواب وبحاجة إلى تقويم.

أهداف الدّراسة

تسعى هذه الدّراسة أساسًا إلى وضع قضيّة زواج الشّيخ علي يوسف صاحب المؤيّد من صفيّة السّادات في سياقها الصّحيح، وتجيب عن عدد من التّساؤلات المهمّة المتعلّقة بتفاعل العلماء مع الحداثة، منها:

- كيف كانت مكانة العلماء ودورهم في المجتمع المصريّ قبل انطلاق عمليّة التّحديث؟

[9] فاطمة حافظ، الفتوى والحداثة، ط2، (القاهرة: نماء للبحوث والدراسات الثانية، 2021)، ص 25-26.

- إلى أيّ مدًى تأثّرت مكانة العلماء بعمليّة التّحديث؟ وماذا تقول الأدبيّات في هذا الصّدد؟
- هل أدّت الحداثة إلى زوال نفوذ العلماء حقًا؟ أو استمرّ تأثيرهم في سياسات التّخطيط الاجتماعيّ والسّياسة العامّة؟
- كيف كانت منزلة العلماء في المجتمع بعد مرور قرن كامل على انطلاق عمليّة التّحديث في مصر العثمانيّة؟

أهميّة الدّراسة

- تسهم هذه الدراسة في الفهم المعرفي الرئيس لأثر الحداثة في كونها تتيح قراءة مغايرة لوقائع وتطورات قضية زواج صاحب المؤيد الشيخ علي يوسف بصفية السادات، فقد أثيرت هذه القضية في مصر في سنة 1904م، أي: بعد انقضاء قرن كامل على انطلاق عملية التحديث على النسق الغربي في مصر، ولم تكن حادثة الزواج أمراً عادياً، فقد شغلت حكومة الخديوي ذاتها وكل فئات الشعب، وشقت طريقها إلى الصفحات الأولى من الصحف المصرية جنباً إلى جنب مع صيحات الجلاء والدستور.
- وتسهم هذه الدراسة كذلك في تنقيح المعرفة التاريخيّة وتحسينها من خلال تنقيتها من الشوائب العالقة بها، وتقديم معرفة صحيحة، وأحكام مبنية على أسس سليمة ومتينة.
- تضع الدراسة الحالية في متناول البحاث المختصين والمهتمين معلومات استقيت من مظانها التي ينشر بعضها لأول مرة، وتعقد مناقشة تقوم أساساً على إعادة تفسير ما وقع فعلاً من أحداث وتطورات، مقيمة الدور الذي أداه العلماء في عملية التحديث بشكل منهجي، وبهذا تمهد الدراسة الطريق لظهور دراسات رصينة تكتب التاريخ كما ينبغي فيما يخص حقبة من أهم حقب التاريخ الحديث والمعاصر.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة المنهج التاريخي Historical Research الذي يعرّفه (بيرج وهاوارد Berg Bruce and Lune Howard) بأنه محاولات بشكل منهجي لاستعادة الفروق الدقيقة المعقدة، والناس، والمناسبات، وحتى الأفكار المتعلقة بالماضي الذي صاغ الحاضر وأثّر فيه[10]، ويعتمد هذا المنهج على مجموعة واسعة من المصادر التاريخيّة الأولية والثانوية، وتعتمد هذه الدراسة في تناول قضية زواج علي يوسف صاحب المؤيد على معلومات مستقاة من مصادر أولية معاصرة للحدث، مثل: مقالات وتغطيات صحفية، وردود

[10]Berg Bruce L. & Lune Howard, Qualitative Research Methods for the Social Sciences (8th ed.), (Boston, MA: Pearson 2012), p305.

فعل للناس نشرتها الجرائد المصرية، مثل: الأهرام، والمؤيد، والمقطم، واللواء، واتبعت الدراسة خطوات البحث التاريخي المنهجي؛ بداية، تم تحديد المنطقة البحثية، وإشكالية الدراسة، ثم يلي ذلك مسح منهجي للأدبيات وصياغة المشكلة البحثية، ثم تم وضع أسئلة الدراسة، وأسهم المسح المنهجي والتنقيب في دار الوثائق القوميّة المصرية في تحديد المصادر الأولية والثانوية التي تُستقى منها المعلومات، وبعد التأكد من صحة المصادر والمعلومات وأصالتها، تم تحليل البيانات المستقاة منها، وتطوير رواية تاريخية، ومحاجة قوية[11]، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل يعد تاريخاً ثقافياً Cultural History أكثر منه اجتماعياً.

الدراسات السابقة

يشير الدكتور (خالد فهمي Khald Fahmy) أستاذ التاريخ بجامعة (تافتس الأمريكية) إلى ما توصف به الأدبيات الغربيّة عملية التغيير القضائي- التي تعد من أهم وأبرز جوانب عملية التحديث على النسق الغربي- في الإمبراطورية العثمانيّة في القرن التاسع عشر، بأنّها نصراً مؤزراً للأفكار الليبرالية الأوروبية والدستورية وسيادة القانون. ونجحت هذه الأفكار المجلوبة من الغرب بشكل تدريجي، ولكنه حازم في إزاحة الشريعة التي تُفهم على أنها القانون الإسلامي في حقول التجارة وقوانين العقوبات والإجرائية، وفي النهاية قانون الأحوال الشخصية من ميراث، وزواج، وطلاق، وحضانة الطفل، ومن وجهة النظر هذه، أثبت التغيير القضائي في النهاية أنه ناجح في المجتمعات العربيّة؛ لأن النخب التقدمية فهمت الضعف الأخلاقي لمجتمعاتها، فبقوة الإقناع، وفي مواجهة جماهير متعصبة ورجعية، تمكنت فئة قليلة من المستنيرين من التأسيس لتغييرات قضائية، كان لها أثر بعيد المدى في كل مظاهر الحياة في الشرق الأوسط تقريباً. وأتبع التغيير القضائي في مصر في القرن التاسع عشر طريقاً مماثلاً، حيث نمت وازدهرت وطغت الأفكار والمؤسسات المقتبسة من الغرب، وتبدو مصر غالباً مكاناً جربت فيه هذه الأفكار وسُنّت ونقحت[12].

وبحكم رسوخ فكرة التفوق والتقدم الدائم لأفكار ومؤسسات الحداثة على نقيضها التقليدي، نجد أن الأدبيات الغربيّة والعربية على حد سواء تنطلق من مسلمة مفادها أنه كان لعملية التحديث في مصر العثمانيّة خلال القرن التاسع عشر نتائج سلبية؛ بل كارثية أبدية على نفوذ العلماء ومكانتهم، وعادة ما يُنظر إلى العلماء بوصفهم صفوة المجتمع التقليدي وأصحاب السلطة الأخلاقية الأعظم فيه وأهم القوى الاجتماعية الفاعلة،

[11]Ibid, p311.
[12]Khald Fahmy K, 'The Anatomy of Justice: Forensic Medicine and Criminal Law in Nineteenth-Century Egypt', Islamic Law and Society, 6(2), (1999), p 225.

وكما سبق القول: إن الإسلام أدّى دوراً مفصلياً في تشكيل الثقافة والهوية، وكان فاعلاً قوياً في حياة الناس، ويعكس اضمحلال نفوذ العلماء- بطبيعة الحال- النتيجة المتوقعة والمؤكدة للتفاعل التقليدي مع الحداثة.

ومن وجهة نظر المؤرخ الأمريكي (دانيال كريسيليوس Daniel Crecelius) كانت بداية انهيار مكانة ونفوذ العلماء مع وصول محمد علي باشا 1805-1849م إلى سدة الحكم، فما أن بلغ الحكم حتى شرع في إقامة نظام مركزي خضعت لسلطته وسيطرته كل المصادر المالية، خاصة الأوقاف التي كانت المصدر الرئيسي للدعم المالي للعلماء ومؤسساتهم على مدار قرون كثيرة خلت، وكنتيجة متوقعة دخلت المؤسسات الدينية أحد أهم دعائم ومرتكزات نفوذ العلماء في عهده في مرحلة من الانحدار، ومنذ ذلك الوقت بدأ العلماء في فقدان مصدر السلطة والنفوذ[13]. وفي تحليل كريسيلوس لم يكن فقدان المصادر المالية وحده سبب تدهور مكانة العلماء ونفوذهم؛ بل يرجع أساساً إلى طريقة تعامل العلماء وتفاعلهم مع الحداثة، فحسب رأيه فشل العلماء فشلاً ذريعاً في التكيف مع مناخ وتغييرات صاحبت عملية التحديث في مصر في القرن التاسع عشر، ويرى كريسيليوس أنه على مدار القرن التاسع عشر بقي العلماء معادين علناً لأيّ ابتكار من أيّ شكل، ويفضلون الاحتفاظ بالوضع القائم، ومنذ مطالع القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين تقريباً، كان موقف العلماء وردود أفعالهم، إما معارضة وإما انسحابًا. ويذهب كريسيليوس إلى أنه على المدى البعيد كانت استراتيجية المعارضة والانسحاب مدمرة لمركز ونفوذ العلماء، وأن النتيجة الفورية لهذه الاستراتيجية كانت عزلًا فكريًّا وعضويًّا واختناقًا[14].

وتشدد المؤرخة المصرية (عفاف السيد) أيضا على إخفاق العلماء التام في التكيف مع ظروف ومعطيات خلقتها الحداثة؛ بل تذهب إلى أن العلماء خضعوا على مدار التاريخ لسيطرة ونفوذ حكام أقوياء؛ لكنهم عادوا واستعادوا مكانتهم ونفوذهم، وعادوا للبروز من جديد، غير أن إدخال المؤثرات الغربيّة في مصر على يد محمد علي وخلفائه كان سبباً في انحدار سلطتهم ونفوذهم الأبدي هذه المرة[15].

[13]Daniel Crecelius, 'Nonideological Responses of the Egyptian Ulama to Modernization", in Scholars, Saints, and Sufis; Muslim Religious Institutions in the Middle East Since 1500, Nikki R. Keddie(Ed), (Berkeley: University of California Press 1972); Daniel Creceliu, "The Course of Secularization in Modern Egypt", in Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change, John Esposito and Hossein Askari (Eds), (Syracuse: Syracuse University Press1980).

[14]Crecelius, 'Nonideological Responses," p183-188.

[15]Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, "The Role of the Ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century," in Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic, P. M. Holt (ed), (London: University of London, 1968) 264-277.

ومن خلال مسح الدراسات في الأدبيات العربيّة نلاحظ أن ثمة قبول بكل سهولة ويسر لهذه السردية حول العلماء والحداثة، ولتوضيح مدى تأثر الأدبيات العربيّة بهذه الرواية المعتمدة، سوف نلقي نظرة على ما ورد في دراسة نشرت مؤخراً في شكل كتاب تحت عنوان (الفتوى والحداثة) للباحثة فاطمة حافظ، فالكتاب عبارة عن دراسة لتاريخ الإفتاء المصري خلال القرن التاسع عشر، أي: الإفتاء في ظل الفترة التي شهدت عملية التحديث في مصر العثمانيّة، وتركز الباحثة فاطمة أساساً على علاقة المفتي بالحداثة، أو علاقة الشريعة بتطورات سياسية وفكرية واجتماعية نجمت عن عملية التحديث، وتستعمل الباحثة فتاوى رسمية وأهلية صدرت خلال القرن التاسع عشر؛ للكشف عن طبيعة هذه العلاقة، والدراسة محل النقاش مهمة لعدة أسباب: فهي دراسة ظهرت حديثاً- في سنة 2021م- وتتناول جانباً من جوانب تفاعل العلماء مع الحداثة، كما تتضمن مفاهيم وأفكار وتعميمات مستوحاة من وجهة النظر الغربيّة حول ما فعلته عملية التحديث بالعلماء، وأخيراً فإن الدارسة عبارة عن رسالة دكتوراه أجيزت من قبل قسم التاريخ بجامعة القاهرة، تحت إشراف المؤرخ المعروف الدكتور: محمد عفيفي، وإشراف باحث متخصص مثل عفيفي على هذه الدراسة فيه دلالة واضحة على وجود قبول من قبل شريحة مهمة من أهل الاختصاص في العالم الأكاديمي العربي لمفاهيم ووجهات نظر غربية تم تبنيها على عواهنها دون تدقيق أو تمحيص.

وفي معرض سردها لأحداث القرن التاسع عشر في مصر العثمانيّة، تنطلق فاطمة أيضاً من مسلمة أنه بوصول محمد علي باشا إلى سدة الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين العلماء والباشا، أو بالأحرى بين الديني والسياسي؛ إذ تم حسب قولها ترسيم العلاقة على قواعد جديدة، ولكن حدث ذلك في البداية على مراحل، وخلال السنوات الأولى من حكمه سمح الباشا للعلماء بالاستمرار في دورهم التقليدي في الوساطة بين الباشا والأمراء المماليك، لكن مع متغير وحيد وهو أن العلماء لم يعودوا مستقلين؛ وإنما صاروا تابعين للباشا، فهو الذي يملي متى يبدؤون في الوساطة، وماهية عناصر التفاوض وسقفه، أما فيما يتعلق بدور العلماء في الوساطة بين الباشا والجماهير فلم يكن محمد علي ليسمح بها[16].

غير أن نهاية دور الوساطة السياسي لم يكن يعني اختفاء العلماء من المشهد السياسي تماماً؛ وإنما بقوا حاضرين بشكل صوري حسبما تمليه التقاليد الإسلاميّة الكلاسيكية التي استمرت في بدايات عصر محمد علي، مثل: خروج العلماء بصحبة الجيش في حروبه ضد الوهابيين، كما كان الباشا يلجأ إليهم لنصرة الجيش بالدعاء، وأشرك الباشا العلماء في المجالس الإدارية التي أنشأها للمساعدة في تسيير البلاد، مثل: عضوية

[16] حافظ، الفتوى والحداثة، ص 26-27.

مجلس المشورة الذي أنشأه في 1245هـ[17]. ومع انقضاء دور الوساطة السياسية بلا رجعة، وما تبعه من انسحاب من المشهد السياسي العام، فإن هناك دوراً تطلبته المرحلة، وهو إسباغ الشرعية على سياسات الباشا، وأخذه بالنظم الغربيّة في التجنيد في الجيش والإدارة، وبشكل عام شهد عهد محمد علي باشا تقلص مساحات الحرية والاستقلالية التي كان يتمتع بها العلماء[18].

ونستنبط من العرض التاريخي للباحثة فاطمة أنها تحصر دور العلماء في الوساطة السياسية فقط، وحين قل هذا الدور أو- كما تقول فاطمة: - تلاشى وانقضى بلا رجعة، انسحب العلماء من المشهد، وأصبح دورهم مقتصرًا على تبري سياسات وبرامج محمد علي الباشا التحديثية وتشريعها؛ ولكن ماذا عن دور العلماء الاجتماعي والديني والقضائي؟ ألم يحتفظ العلماء بنفوذهم ومكانتهم الاجتماعية وسلطتهم الأخلاقية الضخمة طيلة القرن التاسع عشر؟ ألم يظهروا كما في سنتين بعد مائة عام من انطلاق عملية التحديث بنفس القوة والمكانة الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها على مدار قرون خلت؟

وما يسترعي الاهتمام أيضاً، أن الباحثة فاطمة تنظر للحداثة بوصفها شيئًا إيجابيًّا دائم التفوق وتقدميًّا بطبيعته، بينما ترى التقليدي الذي يمثله العلماء عنصرا سلبيا دونيا متخلفا مخفقا غير قابل للتطور، وبالتالي فإن أي مواجهة بين الغرب والشرق، أو الحداثة والتقليدي، تكون الغلبة للأول دائماً، وتطلق الباحثة فاطمة على القرن التاسع عشر (قرن الحداثة)؛ كونه شهد تمدد الحداثة وانتقالها من موطنها الأصلي في العالم الغربي إلى بلدان العالم، وقد تم الانتقال في معظم الأحيان من خلال الهجمات الاستعمارية، وقد عرَفتْ مصر- بحسب فاطمة- الحداثة للمرة الأولى من خلال الاستعمار الفرنسي الذي غرس بذور الحداثة، ثم تعهدتها بالرعاية والنماء مؤسسة الدولة الحديثة في عصر محمد علي؛ التي تعد أولى ثمار الحداثة، وأصبحت فيما بعد أهم أدوات التحديث[19]، أما الحداثة نفسها فتعرفها الباحثة فاطمة بأنها: "جملة الأفكار والبنى المؤسسية والممارسات التي ظهرت بفعل التحدي الحضاري مع الغرب، التي تخالف بالضرورة الأفكار والبنى التنظيمية والممارسات المستقرة منذ قرون، وتسعى إلى الحلول محلها بإسقاطها أو على الأقل إقصائها"[20]. أي أنّ فاطمة ترى أن العلاقة بين الحداثة والتقليدي علاقة تضاد وتنافر، وتكون الغلبة دائماً للحداثة؛ ذلك

[17] المرجع السابق، ص27.
[18] المرجع السابق، ص 33.
[19] المرجع السابق، ص 97.
[20] المرجع السابق، ص 97.

أن الحداثة كما تقول في موطن آخر: "في جوهرها قائمة على إحلال نظم وأنساق جديدة محل نظم وأنساق أخرى قديمة، فقد كان أخذ الدولة بالحداثة يعني بالضرورة إحلال نظم جديدة"[21].

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا المعتقد وغيره من المعتقدات المتحيزة وغير الدقيقة. ومن خلال الاعتماد على المصادر التاريخيّة الأولية تركز الدراسة على ما حدث فعلاً بعيداً عن التوقعات، أو وجهات النظر المتأثرة بالنزعات القوميّة، أو الأيديولوجية، أو نظريات الحداثة، وتقدم هذه الدراسة دليلاً يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن العلماء خلافاً لما هو سائد لم يفقدوا مكانتهم ونفوذهم في المجتمع بسبب عملية التحديث؛ بل على العكس تماماً، ظهروا بعد مرور قرن على بداية برامج التحديث وهم يمارسون دورهم التقليدي كأعلى سلطة، وكناطق باسم الشرع والعدالة، لا سيّما فيما يتعلق بضبط التغيير الاجتماعي وعملية التحديث وفق معاييرهم، ونراهم يرسمون الخطوط الحمراء التي لا يستطيع أحد من النخبة الحاكمة- بما فيهم الخديوي نفسه- التعدي عليها وتجاوزها.

واقعة زواج صاحب المؤيد:

نركز في هذا الجزء من الدراسة على أحداث واقعة زواج الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد بصفية بنت السادات نقيب الأشراف وشيخ الطرق الساداتيّة، وسنسلط الأضواء على تطورات صاحبت هذه القضية، ونبرز حقائق تدعونا لإعادة النظر في الطريقة التي يكتب بها التاريخ، لا سيّما فيما يتعلق بدور العلماء في عملية التحديث وطريقة تفاعلهم معها.

وبداية لابد من التعريف بالشيخ علي يوسف صاحب المؤيد، فمن هو؟

ولد الشيخ علي يوسف في قرية نائية بالصعيد، تدعى بالصفورة، وتوفي أبوه وعمره عام واحد، فتكفل أخواله بتربيته، ولم يترك له أبوه ميراثا، فنشأ فقيراً، ودرس الشيخ علي يوسف العلوم الدينية في سن مبكرة، وحفظ القرآن الكريم وهو في سن الثانية عشرة من عمره، وفي عام 1881م انتقل إلى القاهرة، والتحق بالأزهر؛ كي يتخرج فقهياً ومعلماً؛ لكنه لم يكمل دراسته، وقطعها قبل التخرج في الأزهر[22]. وأثناء دراسته كان الشيخ مهتماً بقراءة كتب التاريخ والأدب والشعر، وكان مطلعاً على الكتب المترجمة، وما يكتبه الأجانب حول قضايا المجتمع المصري، وفي هذه الفترة برز اهتمامه بالصحافة، وكان يبعث بمقالاته للصحف، فعمل بداية

[21] المرجع السابق، ص 114.
[22] سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص 17-19.

مشوراه الصحفي مساعداً لأحمد فارس الشدياق، أحد أبرز أركان النهضة الأدبية العلمية في القرن التاسع عشر، ثم محرراً في جريدة مرآة الشرق، وسرعان ما تولى تحريرها في عام 1884م. وبعد صدور قرار بتعطيل جريدة مرآة الشرق، اتجه إلى تأسيس جريدة جديدة، وفي عام 1887م تمكن بمعاونة زميلٍ له بالأزهر من إصدار جريدة جديدة تحت اسم (جريدة الآداب)، ولم يمر عامان على ظهور هذه الجريدة حتى حققت انتشاراً واسعاً، فمن خلالها عرف الوطنيون الشيخ علي يوسف، ثم كان إصداره لجريدة المؤيد في عام 1889م بدعم من رجال الحركة الوطنية، فكانت هذه الخطوة مهمة جداً في حياته؛ إذ جلبت له الثروة والجاه معا[23].

وسرعان ما برهن الشيخ علي يوسف على كفاءته كمخبر صحفي، حيث استطاع كسر الحظر الذي فرضته الحكومة المصرية، التي كانت تمتثل لتعليمات (اللورد كرومر) على الأخبار، فقد نجحت المؤيد في إقامة علاقة مع الموظفين بالدواوين، وكانت تستقي منهم الأخبار بعد عودتهم من العمل، واستطاع الشيخ علي يوسف تحقيق نجاحات صحفية، فانفرد بنشر أخبار لها قيمة عظيمة عند المصريين، وكان من أبرز هذه الانتصارات الصحفية: نشر المؤيد لتلغراف سري أرسله (كتشنر سردار الجيش البريطاني) إلى وزير الحربية، وواجه المؤيد منافسة كبيرة في تغطية الأخبار من جريدة المقطم التي كان (اللورد كرومر) يخصها بالأخبار حتى يزداد انتشارها ونجاحها، ولكن كانت المقطم تحجب الأخبار التي لا يريد (كرومر) أن تظهر، أو ما قد يسيء للمحتل، وهذا منح المؤيد فرصة عظيمة للانفراد بنشر أخبار تضر برجال الاحتلال، وبسبب ما عرف عن مقدرة الشيخ علي يوسف علي الحصول على الأخبار، فقد خلص الوطنيون أن امتناعه عن نشر أخبار اتفاقية السودان في يناير 1899م قبل توقيعها فتوراً من قبله في مناهضة الإنجليز؛ مما حدا بهم لإصدار جريدة اللواء[24].

علاقة الشيخ علي يوسف بالخديوي عباس حلمي الثاني:

في عام 1892م تولى الخديوي عباس حلمي حكم مصر بعد وفاة والده توفيق، وكان وصوله للحكم بداية لمرحلة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، فقد أضحى القصر لمدة من الزمن المركز الرئيسي للحركة الوطنية المصرية، ومنذ البداية التحق الخديوي عباس بصالون لطيف سالم الذي كان يرتاده الرجال الوطنيين، مثل: مصطفى كامل، والشيخ علي يوسف. وتولى الخديوي عباس زمام الحكم في وقت سيطر فيه الإنجليز على كل الوزارات والمصالح الحكومية، وتحكموا في قرار الحكومة المصرية من خلال مبدأ النصائح

[23] المرجع السابق، ص 18-21.
[24] المرجع السابق، ص 21-23.

الإنجليزية الملزمة؛ مما جعل سلطة الخديوي شكلية، بينما كان المعتمد البريطاني (اللورد كرومر) الحاكم الفعلي لمصر[25].

كان الخديوي عباس يبحث عن صحيفة تكون صوته ووسيلته للتواصل مع المصريين، ويكسب من خلالها تأييدهم له، لا سيّما في صراعه مع الإنجليز، وكان الشيخ علي يوسف وقتها صاحب جريدة نجحت في تقديم نفسها ناطقاً باسم الحركة الوطنية، وكان الشيخ علي يوسف أيضاً في حاجة إلى حماية الخديوي للمؤيد خاصة من ظلم الإنجليز وجورهم، إذن كان كلا الرجلين في حاجة لدعم الآخر، فقد كان الخديوي يبحث عن جريدة تذود عنه، بينما كان الشيخ

علي يوسف يريد الحماية والمال[26]، فتوطدت العلاقة بين الرجلين حتى أضحى الشيخ علي يوسف جليساً للخديوي، ومن المقربين إليه، وأحد نصحائه ووسطائه في قضاء مصالحه، خاصة في تجارة الخديوي بالرتب والألقاب، وهي تجارة استعملها الخديوي كمصدر لجمع المال، وكان الشيخ علي يوسف أحد الرجال الذين استعان بهم الخديوي في هذه التجارة[27]، كما قدم المؤيد تغطية خاصة لزيارات الخديوي عباس للأستانة وأوروبا، ورافق الشيخ علي يوسف الخديوي عباس في أول زيارة له للأستانة، وقام من خلال المؤيد بتغطية تفصيلية للزيارة، مبرزاً فكرة تقارب الخديوي والسلطان العثماني[28].

وقد كان الشيخ علي يوسف- على الأقل من وجهة نظر شخصيات وطنية مصرية بارزة- يدور في فلك الخديوي، ويتخذ دائماً نفس مواقفه؛ ولهذا قيل: إن الشيخ علي يوسف كان يناهض الاحتلال تماشياً مع سياسة الخديوي، وحين تبدلت سياسة الخديوي تجاه الاحتلال ومال إلى مهادنته بعد حادثة (فشودة) 1898م، حذا علي يوسف حذوه، وتوقف عن مهاجمة الإنجليز، وعندما سعى الخديوي لتكوين جماعة ضغط (لوبي) له في لندن بقيادة (بنجامين موزلي) تسانده في صراعه مع (اللورد كرومر)؛ توطدت العلاقة بين (موزلي) والشيخ علي يوسف؛ بل سافر الشيخ علي يوسف إلى لندن[29]؛ ليتعمق الخلاف بين أبرز عناصر الحركة

[25] المرجع السابق، ص 32.
[26] المرجع السابق، ص 33.
[27] المرجع السابق، ص 37.
[28] المرجع السابق، ص 23.
[29] حلمي النمنم، علي يوسف وصفية السادات: رسائل الحب ومعركة الزواج، (القاهرة: مريت للنشر والمطبوعات 2001)، ص 55، صالح، الشيخ علي يوسف، ص38.

الوطنية، وهما مصطفى كامل وأنصاره الذين شكلوا لاحقاً الحزب الوطني، والشيخ علي يوسف ومؤيدي الخديوي عباس الذين كونوا فيما بعد حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية"[30].

في هذا المناخ من الانقسام في المعسكر الوطني، وفي ظل هيمنة الإنجليز على مقاليد الأمور، وفي سياق عملية التحديث وما صاحبها من تبني لأفكار ونظم غربية؛ وقعت حادثة زواج الشيخ علي يوسف بصفية بنت السادات، ويلاحظ أن قضية الزواج اشتعلت بعد سنوات قليلة من دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة، وصدور كتاب (تحرير المرأة) في عام 1899م، وكتاب (المراة الجديدة) في 1901م، وكان الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية المرجعية الشرعية لما قال به أمين، ويبدو أن كلًّا من قاسم وعبده قد التزما الصمت التام تجاه هذه القضية[31].

وكانت حادثة الزواج- كما سنبين- فرصة اغتنمها العلماء للتأكيد على دورهم كقادة للمجتمع؛ بل وضابط لعملية التحديث ذاتها، ولإظهار نفوذهم ومقدرتهم على وضع الخطوط الحمراء التي لا يستطيع الخديوي نفسه التجرؤ عليها وتجاوزها.

زواج الشيخ علي يوسف بصفية السادات:

تربط الشيخ علي يوسف والشيخ أحمد عبد الخالق السادات- شيخ الطرق الساداتيّة، ونقيب الأشراف- علاقة صداقة، وكان من عادة السادات اصطحاب ابنته صفية معه في تنقلاته، وكان هذا على غير عادة المصريين في ذلك الوقت، فقد كانت الفتاة تنعزل عن الرجال عندما تبلغ سن الحادية عشرة من العمر؛ لكن السادات من فرط حبه لابنته خرج عن المألوف، وصار يصطحب صفية معه إلى مجالس الرجال المقربين إليه، وعلى رأسهم الشيخ علي يوسف، الذي أعجب بصفية، وطلب يدها للزواج، فوافق السادات، وتمت الخطبة بالأستانة[32].

غير أن السادات- بحسب رواية الشيخ علي يوسف- أخذ يسوّف في إتمام الزواج، فلجأ الشيخ علي يوسف إلى صديقه محمد توفيق البكري، نقيب الأشراف، وطلب منه المساعدة في تزويجه من ابنة الشيخ السادات، وكان الشيخ علي يوسف قد وقف إلى جانب البكري في القضية المعروفة (بقضية السفهاء)؛ إذ تدخل الشيخ

[30] المرجع السابق، ص 46.
[31] النمنم، علي يوسف، ص 54-58.
[32] فتحي رضوان، "دور العمائم في تاريخ مصر الحديث: علي يوسف عمامة قلقة ومقلقة،" مجلة الدوحة، (قطر 1983، 1 فبراير)، ع2، ص36.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (3), No. (1)
IJESA
January 2024
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (3)، العدد (1)

علي يوسف شخصياً لدى الخديوي لمنع اتهام البكري بالاشتراك في وضع قصيدة الهجاء في شخص الخديوي التي نشرتها جريدة الصاعقة[(33)]، ووضع الشيخ علي يوسف خطة لإتمام الزواج بحضور عدد كبير من العلماء؛ حيث تولى الوكالة عن صفية الشيخ حسن السقا، أحد شيوخ الأزهر المعروفين، وهكذا بدا أن عقد الزواج قد تم وفق الشريعة، وكتب الشيخ علي يوسف يروي تفاصيل الزواج قائلا: "خطبنا من حضرة فضيلة السيد السادات كريمته منذ أربع سنوات، فأجاب بالقبول، وخاطبه في هذا الشأن بين حين وآخر بعض الكبراء والعلماء والأعيان، فكان يردد جواب القبول ويرجئ وقت الإنفاذ إلى زمن أوفق...، ومنذ سنة وبضعة أشهر قدمت له جملة من المجوهرات باسم النشان فقبلها، وحفظها عنده إلى الآن، ثم بعد أسابيع قدمت له المهر على يد موظف كبير من رجال الحكومة، فقبله في جمع من الناس على أنه مهر وحفظه عنده حتى هذه الساعة...، وسافرنا إلى أوروبا في العام الماضي...، وعدنا من أوروبا، فعدنا إلى طلب تحديد يوم العقد، وعاد هو إلى المطل والتسويف مع الجواب الإيجابي لكل مخاطب له في هذا الشأن...، بعد هذا كله وجدنا أنفسنا بين أمرين رجحنا أحدهما، وأنفذنا العقد في بيت أقرب قريب لبيت السادات، وقد تم إجراء العقد بالصيغة الشرعية على يد مأذون شرعي مختص بعقود الزواج في الجهة التي صدر فيها، ثم قصدت العروس بعد ذلك بيتها الجديد"[(34)].

من عقد قران إلى قضية رأي عام:

عرف السادات بخبر زواج ابنته في اليوم التالي عن طريق جريدة المقطم التي أذاعت الخبر دون ذكر المكان الذي عقد فيه القران قائلة: "عقد لسعادة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد أمس مساء على إحدى كريمات فضيلة الحسيب النسيب السيد عبد الخالق السادات، بحضور جماعة من العلماء والأخصاء، فنهنئ العروسين، ونتمنى لهما وآلهما دوام الهناء والصفاء"[(35)].

أرسل السادات من فوره إلى الصحف يعلن أن الزواج قد وقع من دون علمه وإرادته، وكانت جريدة الأهرام أول من راسل السادات يطلب نشر رده على خبر زواج ابنته الذي أذاعته المقطم[(36)]، وحين تأخرت الأهرام في النشر، أرسل إلى المقطم نفس الرسالة وكان هذا نصها: "حضرات الأفاضل أصحاب المقطم الأغر...، اطلعنا على جريدة المقطم والمؤيد أمس، فوجدنا بهما ما مضمونه أنه قد صار عقد قران كريمتنا وتأهلها

[33] صالح، الشيخ علي يوسف، ص47.
[34] المؤيد 23/ يوليو/ 1904.
[35] المقطم، 15/ يوليو/ 1904.
[36] الأهرام، 17 /يوليو/ 1904.

بصاحب المؤيد إلى آخر ما بتلك الجمل، وحيث إن ما ورد بها من حضور العلماء والأخصاء يوهم أن ذلك باطلاعنا ورضانا، مع أن ذلك محض اختلاق لا حقيقة له؛ لأن ذلك كان بمنزل السيد محمد توفيق البكري بدون علمنا ورضانا؛ لذلك أبلغنا جهات الاختصاص بما يجب في أمثال ذلك، وسبق تحرر منا لجريدتي الأهرام والمقطم بتاريخ 15 يوليه بنشر ذلك في عدد أمس؛ ولكنّا لم نره منشوراً، فلزم ترقيمه لعزتكم، الأمل نشر ذلك بجريدتكم الغراء، واقبلوا فائق الاحترام"[37].

من جانبها نشرت جريدة اللواء رسالة السادات فور استلامها على عكس المقطم التي تأخرت في النشر، ولم تقتصر ردة فعل الشيخ السادات على اللجوء إلى الصحافة؛ بل سارع بتقديم شكوى للنيابة متهماً الشيخ علي يوسف بالتغرير بابنته صفية، غير أن النيابة بعد فحصها للشكوى رأت أن صفية قد بلغت سن الرشد، ومن حقها من الناحية القانونية أن تزوج نفسها، لا سيّما وقد شارك عدد كبير من أقاربها في عقد القران، وبالتالي لا توجد أية شبهة توحي أنها مغرر بها، ومن ثم حفظت النيابة البلاغ[38]، ثم لجأ السادات إلى القضاء الشرعي ورفع دعوى أمام المحكمة الشرعية، وطلب الحكم بإبطال الزواج بحجة أن الشريعة تشترط لصحة الزواج وجود تكافؤ بين الزوجين في الإسلام والنسب والحرفة، وأن الشيخ علي يوسف لم يكن كفؤاً له ولابنته، وطعن السادات في كفاءة الشيخ علي يوسف من جهة النسب، قائلاً: لا ينتسب الشيخ علي إلى نسب رفيع كالشيخ السادات، ومن جهة الحرفة حيث يحترف الشيخ علي يوسف حرفة الجرائد التي وصفها- في الدعوى التي تقدم بها إلى المحكمة- بأنها أحقر الحرف وعار وشنار عليه[39].

القضية أمام المحكمة الشريعة:

في 24 يوليو 1904م عقدت المحكمة الشرعية جلستها الأولى برئاسة القاضي أحمد أبو خطوة؛ للنظر في دعوى الشيخ عبد الخالق السادات وطلبه التفريق بين ابنته صفية والشيخ علي يوسف، وفي هذه الجلسة أصدر القاضي حكماً مستعجلاً: "قررنا بالحيلولة بين الشيخ علي يوسف والسيدة صفية المذكورة وتسليمها لأبيها، وشملنا هذا القرار بالنفاذ المعجل"[40]. لم يرض الشيخ علي يوسف بالحكم، واحتج عليه، واعتبره خروجاً عن المألوف، ومخالفاً للإجراءات القانونية المتبعة بالمحاكم الشرعية، ورد الشيخ علي يوسف على حجة أن قرار المحكمة بالحيلولة بين الزوجين أمر احتياطي تجب مراعاته صيانة للأعراض؛ قائلاً: إن هذا "...

[37] المقطم، 18/ يوليو/ 1904.
[38] أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ، ط3، (القاهرة: دار الشروق 1991)، ص55، النمنم، علي يوسف، ص12-13.
[39] بهاء الدين، أيام، ص55، صالح، الشيخ علي يوسف، ص48.
[40] النمنم، علي يوسف، ص15، صالح، الشيخ علي يوسف، ص48.

قول مزخرف الظاهر، ساقط في نظر كل من تتبع أحكام المحاكم الشرعية في مثل هذا الباب، أو ما هو أدخل منه في شبهات النكاح، فالمحاكم الشرعية تصدر كل سنة مئات من أحكام الطلاق والتفريق بين الزوجين لأسباب كثيرة، ولم يخطر على بالها مرة من المرات أن تشمل قراراتها بالنفاذ المعجل، فتأخذ القضايا والحالة هذه سيرها الطبيعي، وتبقى امرأة في بيت زوجها المحكوم بطلاقها منه إلى أن يصير الحكم نهائياً بانقضاء مدة الاستئناف أو بصدور حكمه مؤيدا للابتدائي"[41].

كما بعثت صفية برقيات إلى كل من ناظر الحقانية وقاضي القضاة، أكدت فيها أنها لا تقبل تنفيذ حكم الحيلولة؛ لأنها بالغة الرشد؛ ولأنها تزوجت من الشيخ علي بمحض إرادتها[42]، وسافر الشيخ علي يوسف إلى الإسكندرية، وهناك التقى بالقائم بأعمال ناظر الحقانية بطرس غالي[43]، وأذاعت جريدة الوطن خبر اللقاء قائلة: إن نظارة الحقانية قررت عدم تنفيذ الحكم اعتماداً على الاستشكال الذي رفعه وكيل السيدة صفية. وما لبثت أن هاجمت اللواء الحقانية واتهمتها بتحقير الإسلام، والاستخفاف بالشرع الحنيف، وحثت المسلمين على الذود عن دينهم وشريعتهم الغراء حتى آخر نفس من حياتهم[44].

وبعد مفاوضات طويلة مضنية حصل الاتفاق على مكوث صفية في بيت أحد الشيوخ؛ لكن (أبو خطوة) لم يرض بذلك، وفي 27 يوليو 1904م انعقدت هيئة المحكمة لمباشرة النظر في القضية، وبسبب أنه لم يتم تنفيذ قراره بالحيلولة، أعلن القاضي الشيخ أحمد أبو خطوة بعد افتتاح الجلسة أنه ينظر هذه القضية باسم قاضى القضاة شخصياً الذي كان مقرراً أن يحضرها بنفسه، ولكن حالت ظروفه الصحية دون ذلك، ثم قال أبو خطوة: إن قاضى القضاة أرسل إليه يطلب أن يوقف النظر في القضية، وأن توقف المحكمة النظر في كل القضايا إلى أن يتم تنفيذ قرار الحيلولة، ثم أعلن أنه قرر إيقاف النظر في القضية لأجل غير مسمى إلى أن ينتهي قاضي القضاة مع جهة الإدارة في ذلك[45]، وهكذا عطل القضاة الشرعيون عمل المحاكم إلى أجل غير معلوم إلى أن يتم تنفيذ قرار القاضي الشرعي بالحيلولة.

وتسبب رفض صفية الذهاب إلى بيت أبيها في تحرج الموقف كثيراً، وتوقف العمل، فالإدارة الحكومية كلها تبحث عن مخرج من هذا المأزق[46]. وكتبت الأهرام تحت عنوان (الأزمة الشديدة، وإقفال المحكمة الشرعية)

[41] المؤيد 26/ يوليو/ 1904.
[42] النمنم، علي يوسف، ص17.
[43] المرجع السابق، ص15.
[44] صالح، الشيخ علي يوسف، ص54.
[45] الأهرام، 27 /يوليو/ 1904.
[46] بهاء الدين، أيام، ص58.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (3), No. (1)
IJESA
January 2024
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (3)، العدد (1)

تصف ما بلغه الحال من حرج قائلة: "...لقد حدث ما كنا نخشاه بسبب إهمال الحكومة ...، وسيكون لما حدث أكبر وقع في البلاد، وأعظم تأثير في نفس الأمة، فلا حول ولا قوة إلا بالله"[47]. وتوالت الاجتماعات في وزارة الحقانية بين وكيل النظارة والشيخ محمد بخيت، أحد أعضاء المحكمة العليا، وكذلك الشيخ أحمد أبو خطوة، ووقع الاتفاق أخيراً على تنفيذ قرار أبو خطوة، وفسرته المحكمة الشرعية بجواز مكوث صفية عند أمين مأمون غير والدها، وقبل القاضي أحمد أبو خطوة أخيراً بهذا الحل، واستُئنف النظر في القضية[48].

بعد انتهاء مرافعات الدفاع اعتكف القاضي الشيخ أحمد أبو خطوة خمسة عشر يوماً في مكان غير معروف لتداول الحكم، وخلال هذه الفترة بذلت الحكومة وبذل الخديوي جهوداً جبارة كي يأتي الحكم لصالح الشيخ علي يوسف؛ لكن كان أبو خطوة معتزاً باستقلاله، متمسكاً برأيه إلى أبعد حد[49]، وفي الوقت الذي كان فيه الجميع في حالة ترقب وانتظار لمعرفة ما سينتهي إليه الأمر، وقبيل صدور الحكم، كتبت الأهرام تؤكد أن كلمة العلماء ستكون الفصل، وفوق كل كلمة، كيف لا وهي تمثل رأي الشرع ذاته؟!: "...غداً يصدر الحكم في مسألة زواج سعادة صاحب المؤيد بكريمة فضيلة السيد السادات، فغداً إذن ينطق الشرع، ويخرس كل لسان وقلم، ويطأطئ الخصوم رؤوسهم طاعة واحتراماً؛ لأن كلمة الشرع فوق كل كلمة..."[50].

وفي 11 أغسطس 1904م أذاعت الصحف حكم الشيخ أحمد أبو خطوة الذي قضى بعدم صحة عقد زواج الشيخ علي يوسف بصفية، وبالتفريق بينهما، وجاء في نص الحكم اتهام الشيخ علي يوسف بالتقلب في المبادئ من دون سبب، والتعرض للشخصيات في ثوب المصالح العامة، والسكوت عن بعض ما يلزم الكلام فيه؛ لأغراض من يهمه رضاه، وجاء أيضاً أن الشيخ علي يوسف لم يكن مشتغلاً بالصحافة قائماً بها، وإنما هو مشتغل بشيء يشبهها لأغراضه الخاصة، فلبس ثوب الإرشاد والمصلحة العامة، ولكنه لم يكن أهلاً لذلك، وخلص القاضي أن الشيخ علي يوسف اشتغل بأخس الحرف، ولم يكن محترفاً بحرفة شريفة، كما جاء في نص الحكم أن ثراء الشيخ علي يوسف الحالي لا يمحو عنه وصمة أنه كان فقيرا ذات يوم، وقال القاضي في حكمه حرفياً: "إن فقره في بدئه وإن زال باكتساب الغنى إلا أن عاره لا يزول عنه"[51].

---

[47] الأهرام، 27 /يوليو/ 1904.
[48] النمنم، علي يوسف، ص27.
[49] بهاء الدين، أيام، ص62.
[50] الأهرام، 10 /أغسطس/ 1904.
[51] صالح، الشيخ علي يوسف، ص54، الأهرام، 11 /أغسطس/ 1904.

يتضح من حيثيات الحكم أن موقف الشيخ علي يوسف من الإنجليز وتحوله لمهادنتهم كان أحد أسباب صدور الحكم ضده، فقد أشار القاضي بكل وضوح إلى تقلب الشيخ علي في المبادئ من دون سبب، كما بين القاضي أن علاقة الشيخ علي يوسف بالخديوي عباس كانت أيضاً سبباً من أسباب للحكم في غير صالحه، حيث أشار القاضي صراحة إلى سكوت الشيخ علي يوسف عن بعض ما يلزم الكلام فيه لأغراض من يهمه رضاه، أي: الخديوي. وبالنظر لمقالات الزعيم الوطني مصطفى كامل التي انتقد فيها الشيخ علي يوسف بسبب زواجه نلاحظ: أن حكم القاضي تأثر تأثراً كبيراً بنطق وحجج مصطفى كامل.

طعن كل من علي يوسف وصفية في الحكم في محكمة الاستئناف، وتشكلت محكمة الاستئناف برئاسة قاضي القضاة الشيخ جمال أفندي، وفي جلسة الاستئناف قرأ محامي الشيخ علي يوسف كلام أبو خطوة أن الثراء المستجد لا يمحو عن صاحبه الفقر السابق ثم قال: أين النصوص التي تفيد أن الفقر في الماضي يبقى عاره على صاحبه مدى الحياة حتى لو تبدل حاله وصار صاحب مال وجاه؟ إن القائل بهذا إنما يحكم بالانحطاط على الجنس البشري كله، ذلك أن الغنى طارئ على البشر، والغنى يتأتى بالجد والعمل، ولو علم الإنسان الفقير أن فقره عار لا يزول ويورث لما وجد باعث أو حافز للعمل[52]. ومع ذلك فقد تجاهل قاضي القضاة كل الحجج التي ساقها الشيخ علي يوسف، وصدر حكم الاستئناف بتأييد الحكم الأول بعدم صحة عقد القران وبالتفريق بين الشيخ علي يوسفوصفية[53].

ردود الفعل تجاه قضية زواج صاحب المؤيد:

نخصص هذا القسم من الدراسة لرصد التأثير الذي تركته حادثة زواج صاحب المؤيد على الرأي العام، وكذلك ردود الفعل نحوها، ومن خلال معاينة أخبار الصحف المصرية في شهري يوليو وأغسطس من عام 1904م نلاحظ أن هذه الواقعة قد أصبحت قضية من قضايا الساعة التي شغلت الرأي العام كله، شاقة طريقها إلى عناوين الصحف الرئيسية جنباً إلى جنب مع صيحات الجلاء والدستور، لقد كانت بحق ما قال بهاء الدين: قضية زواج أقامت مصر وأقعدتها[54].

وتصور جريدة الأهرام إلى أي مدى شغلت هذه القضية الناس فتقول: "ما كنا نطيل الكلام في هذه القضية وأسبابها التي آلمت الأسرة المصرية لولا أنه لا حديث للناس إلا بها، ولا شغل إلا فيها، ولقد كثرت رواياتهم

[52]صالح، الشيخ علي يوسف، ص54-55.
[53]النمنم، علي يوسف، ص 50-51.
[54]بهاء الدين، أيام، ص 49-50.

عنها حتى اتسع على من يحبون الاختلاق والمغالاة مجال التلفيق والتهويل..." [55]. وكما جاء في تغطية الأهرام للحدث أن أعلى سلطة سياسية في مصر الخديوي نفسه كان متابعاً ومهتماً اهتماماً كبيراً بها، فقد نشرت الأهرام تقول: «عرفنا أن سمو الجناب الخديوي أصدر أمره بأن ترسل إليه جميع تفصيلات هذه القضية، وقد سافر أمس أحد كبار رجال المعية، وهو يحمل إلى سموه تقريراً إضافياً مشتملاً على أدوار هذه المسألة من أولها..."[56].

ومن مؤشرات استحواذ القضية على اهتمام الناس وتحولها إلى قضية رأي عام؛ ازدحام قاعة المحكمة في اليوم الذي انعقدت فيه جلسة النظر في قضية الزواج ازدحاماً لم تعرف المحاكم الشرعية له مثيلاً قط[57]. وعن الاهتمام البالغ الذي حظيت به جلسة المحكمة التي عقدت في 26 يوليو 1904م كتب مراسل المؤيد يقول: إن قاعة المحكمة كانت مكتظة بأناس من مختلف الطبقات؛ حتى بائعي الجرائد، وأصحاب الحرف الرديئة، جاؤوا للمشاهدة، كان المشاهدون في كل مكان على الكراسي وفي مخارج المحكمة"[58]، وعن موقف أغلب الناس من قضية صاحب المؤيد يقر الشيخ علي يوسف أن جلهم وقفوا ضده بسبب مخالفته للتقاليد والأعراف السائدة، حيث كتب يقول: "يرى الكثيرون من الناس أننا سلكنا طريقة غير مألوفة مع شخص كبير عظيم المنزلة بين الهيئة الاجتماعية، ويرى البعض أننا خالفنا العادات القوميّة المحترمة بين أمثالنا وأمثال فضيلة السيد"[59].

ويبدو أن قضية زواج صاحب المؤيد قد اكتسبت بعداً سياسياً وقومياً بسبب انحياز المقطم والجرائد الإنجليزية، مثل: (الاجبشيان جازيت)، و(المورننج نيوز)، لصالح الشيخ علي يوسف[60]، ومن ثم بدا الشيخ علي يوسف أكثر فأكثر محسوباً على معسكر الإنجليز، ولعل هذا ما يفسر العداء الشديد الذي أظهرته جريدة اللواء للشيخ علي يوسف، وموقفها المعادي لحادثة الزواج، كانت اللواء الناطق باسم الحركة الوطنية، وصوت المناضل الوطني مصطفى كامل، ومنذ البداية قدمت اللواء نفسها المدافع بكل حماس عن الشرع والعادات القوميّة، وكانت اللواء سريعة في الانحياز لصالح الشيخ عبد الخالق السادات، حيث نشرت فوراً

[55] الأهرام، 22 /يوليو/ 1904.
[56] الأهرام، 27 /يوليو/ 1904.
[57] بهاء الدين، أيام، ص 57.
[58] المؤيد، 27 /يوليو/ 1904.
[59] المؤيد، 23 /يوليو/ 1904.
[60] صالح، الشيخ علي يوسف، ص55.

رسالته؛ بل هددت الشيخ علي يوسف أنه بعد الحكم للسادات سيكون وراء هذه القضية الشرعية قضية أخرى جنائية وفق ما تنص عليه المادة 252 من قانون العقوبات في هتك العرض وإفساد الأخلاق[61].

وعدت (اللواء) واقعة الزواج مسألة تتعلق أساساً بالشرف والعرض والدين، وأن الأمر لا يعني فقط اثنين من المسلمين؛ بل يتناول جميع المسلمين القاطنين في هذا القطر (أي: مصر)، ورأت اللواء أن ما فعله الشيخ علي يوسف بمثابة اعتداء على القيم والأعراف الإسلاميّة في القطر المصري، فجاء على صفحاتها ما يأتي: "ليست الحادثة التي وقعت بين السادات وصاحب المؤيد من الحوادث العادية التي تمر بلا تأثر ولم تترك في نفوس المصريين- وعلى الأخص: المسلمين منهم- ألماً وأثراً؛ بل هي من أهم المسائل الأخلاقية التي بنيت عليها العادات، وحفظت الأنساب، وعلم الأبناء إطاعة الآباء..."[62].

وكتب مصطفى كامل في اللواء عدة مقالات كان لها- كما أسلفنا- بالغ الأثر في حكم القاضي وحيثياته؛ إذ نرى شبه تطابق بين النقد الذي وجهه مصطفى كامل للشيخ علي يوسف وأسباب الحكم ببطلان زواجه. وتحت عنوان: (من فضيحة إلى أخرى) ندد مصطفى كامل بالشيخ علي يوسف، وانتقد تخليه عن مبادئه القوميّة ومهادنته للإنجليز، ووجه مصطفى كامل إلى علي يوسف 26 سؤالاً، كان من أبرزها: هل الرجل الذي يقيم عشرة أعوام على مبدأ سياسي مرماه الجلاء والاستقلال، ثم يتحول عنه إلى إطراء الاحتلال ومسالمته يعد منافقاً أم لا؟[63]. وطعن مصطفى كامل في أخلاق ومهنية الشيخ علي يوسف وجريدته، وكرر نقده لتقلب الشيخ علي يوسف في المواقف وسخط الناس عليه، فكتب يقول: "... صحافي اعتلى منصة الرشاد والوعظ من خمس عشرة سنة، طالما خط بنانه فيها النصائح الأخلاقية التي لا تخرج من الواقع، حتى أنزلته الأمة منزلة شماء، وأسكنته مكانة علياء، وصار يشار في العالم الإسلامي إلى جريدته بالبنان، ولكن ما لبث أن انقلب على الحق، واتخذ المنهج الجديد بديلاً، وارتكب بذلك عدة هفوات، بعضها أعظم من بعض، لكننا نقول كلمة لصاحب المؤيد مدفوعين بشعورنا والرأي العام الذي لا يستطيع الكاتب أن يصف سخطه وكدره، حتى اتخذ المسألة موضوع حديثه...، تلك الكلمة هي أنه يجب على الصحافي الواعظ الراشد أن يكون في كل أعماله مثالاً حسناً، يحمل قلباً كبيراً ورأساً عامراً، وإذا كانت الناس تطمع في المال والجمال، فهو يجب أن يطمع قبل كل شيء في الشرف، ويحترم العادات القوميّة، وأن لا يجعل للشيطان على نفسه سلطانا"[64].

---

[61] المرجع السابق، ص57.
[62] اللواء، 24 /يوليو/ 1904.
[63] النمنم، علي يوسف، ص 56-57.
[64] اللواء، 24 /يوليو/ 1904.

ونرصد أيضاً في الصحف المصرية- في قسم "بريد القراء"- مقالات تعكس وقع حادثة زواج صاحب المؤيد على المجتمع المصري ورأي الناس فيها، فقد نشرت اللواء رسالة من فتاة غاضبة، تصف رد فعل النساء على خبر زواج الشيخ علي يوسف بصفية السادات فتقول: "...ونزلت علينا كالصاعقة (واقعة الزواج)، فإنها أزعجت السيدات في خدرهن، وربات الصون في جحورهن، فصرن يولولن على سيدة كريمة من سلالة سيد العرب والعجم، ويتبادلن عبارات الأسف والأسى على ذلك الفصل الذي سببه رجل نصب نفسه لأن يكون مثالاً تصدر عنه جميع الكمالات، وخصوصًا تأييد المبادئ النسائية التي تعودتها نساء الشرق، اقتات على هذه المبادئ الشريفة فجعلها هباءً منثوراً...، أما ينبغي للشيخ أن يرعي الله، فلا يقتات على حرمة رجل كالسادات"[65].

ونشرت اللواء أيضاً في خانة بريد قراء رسالة يقول صاحبها: إنه يحذو حذو من وصفهم أهل الشهامة والشعور الحي في هجر ومقاطعة المؤيد؛ بسبب ترك صاحبه المصلحة العامة لينشغل بقضاء مآربه الشخصية، ووضع صاحب الرسالة الحكومة والشيخ علي يوسف في معسكر واحد، واتهمهم بالاعتداء على الشرع، مناشداً الحكومة نصرة الشريعة، ومحذراً من عاقبة تجاهل هذا النداء، وقد جاء في هذه الرسالة: "خابرت صاحب المؤيد في الترفع عن الاشتراك بجريدته تشبهاً بغيري من أهل الشهامة والشعور الحي؛ لتخليه عن الخدمة العمومية، واشتغاله بقضاء مآربه الخصوصية، والجريدة مستمرة الورود، فكتبت إليه أخيراً بمنعها، وهذا إعلان آخر لسيادته بذلك...، المسلمون في الأقاليم في حزن وبكاء لما أصاب دينهم ومحاكمهم الشرعية بفعل صاحب المؤيد والحكومة، وهجروا قراءة المؤيد، وهم يلتمسون من الحكومة نصرة شريعتهم، وإلا ساءت العاقبة"[66].

وأما عن رد فعل الجمهور حين نطق القاضي أحمد أبو خطوة بالحكم فتقول اللواء: إن صيحات جمهور الحضور علت في المحكمة معبرة عن غبطة وفرحة مرددين "لتحي الشريعة"، وصاح أحد الحضور وهو الزعيم مصطفى كامل قائلا: "هذا هو القاضي عمر...، قبلوا يديه أيها المسلمون"، وهرع الجمهور إلى القاضي وأخذ الناس يقبلون يده وملابسه، وكانوا يسقطون على بعضهم البعض[67].

[65] اللواء، 27 /يوليو/ 1904.
[66] النمنم، علي يوسف، ص 30-31، اللواء 12 / أغسطس/ 1904.
[67] النمنم، علي يوسف، ص 40، اللواء 28 / يوليو/ 1904.

خاتمة

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على وقائع وتطورات تاريخية صاحبت قضية زواج صاحب المؤيد، والتي لم تُستخدم أو تفسر من قبل كما ينبغي، ومن خلال توجيه الأنظار إلى التجربة المصرية مع الحداثة والتركيز على أحداث وتطورات قضية زواج الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بصفية السادات؛ أبرزت هذه الدراسة ما لوقائع هذه القضية من دلالات ومؤشرات واضحة على بقاء مكانة العلماء سليمة لم تتأثر بعملية التحديث بالقدر الذي تصور الأدبيات، وتجلت قضية الزواج للعلماء (القضاة الشرعيين) وعموم الناس، كمحاولة من قبل رجل مقرّب لأعلى سلطة سياسية في مصر- أي: الخديوي، وكذلك للإنجليز- الزواج من فتاة مصرية بالغة الرشد دون إذن أبيها وعلمه، حدث هذا في وقت بلغت فيه عملية التحديث ذروتها، وتعالت فيه أصوات تطالب علناً أو ضمناً بمحاكاة الغرب فيما يتعلق بحقوق ومكانة المرأة. ومن جانبها أجازت مؤسسات الدولة المصرية الحديثة هذا الزواج، لكن كان للمحكمة الشرعية- إحدى أهم مؤسسات العلماء- رأياً آخر، فقد حكمت ببطلان الزواج، مؤكدة على عدم المساس بالعادات والتقاليد ممثلة في سلطة الأب، ولم تفلح الحكومة المصرية ولا حتى الخديوي نفسه في التأثير في قرار المحكمة، كي يأتيَ لصالح الشيخ علي يوسف.

تحولت قضية زواج صاحب المؤيد سريعاً إلى قضية رأي عام شغلت كل المصريين، وكانت الحادثة مناسبة للعلماء للتأكيد على دورهم ومكانتهم كسلطة عليا ضابطة للتغيير الاجتماعي، وربما كانت صدفة عجيبة أن قضية الزواج وقعت في عام 1904م، أي: بعد مرور قرن بالتمام على انطلاق عملية التحديث على النسق الغربي في مصر العثمانيّة، وعلى الرغم من رسوخ المؤسسات والممارسات القضائية على النمط الأوروبي؛ لم يكن الحكم ببطلان الزواج وفق أسس شرعية أو قانونية؛ بل كان لاعتبارات اجتماعية وسياسية محضة. ولم يستطع أحد حتى الخديوي نفسه التجرؤ على تحدي سلطة العلماء ورفض الحكم، على الرغم من وجود ما يسوغ هذا الرفض من أعراف وأسس وحجج قانونية قوية؛ بل نراهم على العكس من ذلك يخضعون ويمتثلون تماماً لمشيئة الشرع، ممثلة في العلماء الذين برهنوا على مقدرتهم على تعطيل العمل في المحاكم الشرعية، وعلى العمل باستقلال تام، وإجبار الحكومة والخديوي على تنفيذ قرار القاضي الشرعي. كل ذلك يؤكد بقاء سلطة العلماء الأخلاقية موقرة راسخة قوية في المجتمع، لم تتأثر سلباً بعملية التحديث بالدرجة التي تصف الأدبيات.

إذن يحتاج دور العلماء في بناء مصر الحديثة وطبيعة تفاعلهم مع الحداثة إلى دراسات وثائقية مستفيضة؛ تبرز هذا الدور والتفاعل بشكل منهجي وموضوعي، مع التأكيد على ضرورة الاعتماد على وقائع تاريخية،

وأحداث توضع في سياقات ملائمة، وعدم الركون إلى أحكام بنيت أساساً على محض توقعات وافتراضات لا تدعمها الحقيقة التاريخيّة.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- جريدة الأهرام (الأعداد 17 يوليو-11 أغسطس 1904). جريدة يومية مصرية لصاحبيها بشارة وسليم تقلا.
- جريدة اللواء (الأعداد 16 يوليو-11 أغسطس 1904). جريدة يومية سياسية أدبية تجارية مصرية لصاحبها: مصطفى كامل باشا.
- جريدة المقطم (الأعداد 15 يوليو-11 أغسطس 1904). جريدة يومية سياسية تجارية أدبية مصرية لأصحابها: صروف ونمر ومكاريوس.
- جريدة المؤيد (الأعداد 16 يوليو-11 أغسطس 1904). جريدة يومية تجارية سياسية مصرية لصاحبها علي يوسف.

ثانيا: المراجع العربية

- بهاء الدين، أحمد.1991. أيام لها تاريخ(ط3). القاهرة: دار الشروق.
- حافظ، فاطمة. 2021. الفتوى والحداثة(ط2). القاهرة: نماء للبحوث والدراسات الثانية.
- حافظ، فاطمة. 2019."المفتي والتحديث: التقنيات الطبية وأثرها على مرجعية الشريعة." Journal of Islamic Ethics 3, .pp.152-128.
- رضوان، فتحي. 1983، 1 فبراير. "دور العمائم في تاريخ مصر الحديث: علي يوسف عمامة قلقة ومقلقة." مجلة الدوحة. قطر. ع2.
- سالم، لطيفة محمد. 1991. تاريخ القضاء المصري الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السهم، سامي سليمان محمد. 2000. التعليم والتغيير الاجتماعي في القرن التاسع عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- صالح، سليمان. 1990. الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- عبد الكريم، أحمد عزت. 1938. تاريخ التعليم في عصر محمد علي. مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- عيسى، عبد الرازق ابراهيم. 1998. تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517- 1798). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فهمي، خالد. 2022. السعي للعدالة: الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة. ت حسام فخر. ط1، القاهرة: دار الشروق.
- كامبانيني، ماسيمو. 2006. تاريخ مصر الحديث: من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك. ت عماد البغدادي. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- النمنم، حلمي. 2001. علي يوسف وصفية السادات: رسائل الحب ومعركة الزواج. القاهرة: مريت للنشر والمطبوعات.
- هاثاواي، جين. 2018. البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516-1800. ت محمد شعبان صوان. الجزائر: أبن النديم للنشر والتوزيع.
- هنتر، روبرت. 2005. مصر الخديوية: نشأة البيروقراطية الحديثة. ت بدر الرفاعي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

ثالثا: المراجع الأجنبية

- Berg, Bruce L. & Lune, Howard. 2012. Qualitative Research Methods for the Social Sciences (8th ed.). Boston, MA: Pearson.
- Crecelius, Daniel. 1972. Nonideological Responses of the Egyptian Ulama to
- Modernization. Scholars, Saints, and Sufis; Muslim Religious Institutions in the
- Middle East Since 1500. Nikki R. Keddie(Ed). Berkeley: University of California Press.
- Crecelius, Daniel. 1980. The Course of Secularization in Modern Egypt. Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change. John Esposito and Hossein Askari (Eds). Syracuse: Syracuse University Press.
- Fahmy, K. 1999a. The Anatomy of Justice: Forensic Medicine and Criminal Law in Nineteenth-Century Egypt. Islamic Law and Society, 6(2), 224–271.
- Hallaq,Wael Sharī'a. 2009. Theory, Practice, Transformations. Cambridge: Cambridge University Press.

- Hourani, A. 1991. A History of the Arab Peoples. Cambridge, MA, Belknap Press of Harvard University Press.
- Marsot, Afaf Lutfi Al-Sayyid. 1968. The Role of the Ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century. Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic. P. M. Holt(Ed). London: University of London.
- Marks, Robert B. 2002. The Origins of the Modern World: A Global and Ecological Narrative. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
- Nazeer Ka Ka, Khel Muhammad. 1980. Legitimacy of Authority in Islam. Islamic Studies. vol. 19, no. 3, pp. 167–82. http://www.jstor.org/stable/20847141. Accessed 26 Oct. 2023.
- Pelz, W. 2016. A People's History of Modern Europe (1st ed.). Pluto Press. Retrieved from https://www.perlego.com/book/664538/a-peoples-history-of-modern-europe-pdf.